

**العنف السياسي وعلاقته بالاستبعاد الاجتماعي
لدى النازحين قسرا**

أ.م. د فرحان محمد حمزة البيضاني

كلية التربية / الجامعة المستنصرية

Dr.farhanmh@yahoo.com

العنف السياسي وعلاقته بالاستبعاد الاجتماعي لدى النازحين قسراً

أ. م. د فرحان محمد حمزة البيضاني

الكلمات المفتاحية: العنف السياسي، الاستبعاد الاجتماعي، النازحون قسراً.

المستخلص:

يستهدف البحث الحالي تعرف العنف السياسي وعلاقته بالاستبعاد الاجتماعي لدى النازحين قسراً، ودلالة الفروق في العلاقة بين العنف السياسي والاستبعاد الاجتماعي تبعاً للجنس (ذكور - إناث) ومكان أصل النزوح (الأنبار - نينوى)، ولتحقيق أهداف البحث قام الباحث ببناء مقياس العنف السياسي وفق النظرية التكاملية، وتبني مقياس التباين (٢٠١١) بعد تعديله ليلائم قياس الاستبعاد الاجتماعي لدى النازحين قسراً، وتم التحقق من القوة التمييزية لفقرات المقياسين ومعامل الصدق والثبات وذلك عن طريق تطبيق المقياسين على عينة من (٢٠٠) نازحاً ونازحة في محافظة بغداد اختيرت بالطريقة الطبقيّة العشوائية، واستخدم الباحث الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ولقد أظهرت النتائج: النازحين لديهم عنف سياسي واستبعاد اجتماعي. وهناك علاقة ارتباطية إيجابية (طردية) بين العنف السياسي والاستبعاد الاجتماعي. وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية في العلاقة بين العنف السياسي والاستبعاد الاجتماعي على وفق متغير الجنس ولصالح الذكور. وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العلاقة بين العنف السياسي والاستبعاد الاجتماعي على وفق متغير مكان أصل النزوح (الأنبار - نينوى) وتوصل الباحث الى عدد من التوصيات والمقترحات في ضوء الأهداف ونتائج البحث.

**Political Violence and Its Relationship to Social Exclusion
among the Forcibly Displaced**

The present research aims at exploring political violence and its relationship to social exclusion among the forcibly displaced and the significance of differences in the relationship between political violence and social exclusion according to gender (male, female) and place of origin of displacement (Anbar - Ninawaa). In order to achieve the objectives of the research, the researcher has constructed

a scale for measuring the political violence according to the integrative theory and has adopted the scale of Al-Tayari (2011) after it has been adapted to fit the measure of social exclusion among the forcibly displaced. The discriminatory power of the items of the two scales, the validity of the scales and the reliability coefficient have been ascertained by administering the two scales to a sample of (200) displaced persons in the governorate of Baghdad chosen by the random stratified method, where the researcher has used the statistical package of social sciences (SPSS). The results have shown the following: -The displaced have political violence and social exclusion. -There is a positive (direct) correlation between political violence and social exclusion. -There are statistically significant differences in the relationship between political violence and social exclusion according to gender and in favor of males -There are no statistically significant differences in the relationship between political violence and social exclusion according to the variable of the place of origin of displacement (Anbar - Ninawaa). However, the researcher has arrived at a number of recommendations and suggestions in the light of the objectives and results of the research.

أهمية البحث والحاجة إليه:

شغل موضوع العنف اهتمام رجال الدين والسياسة وعلماء النفس والاجتماع والقانون، فالعنف ظاهرة مركبة لها جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية، وهو ظاهرة شمولية عرفتتها كل المجتمعات البشرية بدرجات متفاوتة، وبصور وأشكال متعددة، ولأسباب متداخلة ومتنوعة، وتختلف في شكلها باختلاف المجتمعات والثقافات والمراحل التاريخية ويبدو أن العنف بين الناس يزداد بتقدم الزمن، ففي عام ١٩٦١ كان عدد الموضوعات المنشورة عن العدوان والعنف بحدود الأربعين موضوعاً، ثم ارتفع في غضون عشر سنوات إلى أربعمائة، ليصل العدد في بداية القرن الواحد والعشرين إلى عشرات الآلاف، أفضى إلى ظهور علم جديد اسمه (علم العنف) (إبراهيم، ١٩٩٩: ١٩) (صالح، ٢٠٠٨: ٥١).

ويعدّ العنف Violence أحد أكثر الظواهر السياسية قدماً وامتداداً في التاريخ الإنساني، ولفترة طويلة من الزمن لم تكن السياسة تعرف من الأدوات أو الأشكال إلا العنف، فمعظم تاريخ السياسة هو الذي ساد فيه التلازم بينها وبين العنف، فكانت الثورات والانقلابات والحروب الأهلية من أشد الحالات الاجتماعية التي تشهد ممارسة العنف. فالرغبة العارمة في التغيير يضمن قيام سلطة وطبقة جديدتين، أو عمليات الترويع الدموي المنظم التي تستهدف السلطة والمجتمع أو أحدهما، والاقتيال الذي يدور بين الطوائف والقبائل والأعراق والجماعات السياسية حول النفوذ أو ثاراً للحقوق والكرامة، كلها من الظواهر والحالات التي يضرب العنف الشديد جنباتها بلا هوادة (حسن، ٢٠١٥: ١)

ويصنف العنف Violence إلى: **العنف غير السياسي non - Political** Violence الذي تمارسه الجماعة للدفاع عن نفسها ضد العدوان غير السياسي (جرائم السرقة، والسلب، والقتل العدواني، وما إلى ذلك). **والعنف السياسي Political Violence** ، وهو الذي يقوم به فاعله ابتداءً لتحقيق هدف سياسي أو للتعبير عن موقف سياسي، أو يقوم به فاعله رداً على موقف أو حالة أو عنف سياسي (شمس الدين ، ٢٠٠٤: ٣٧) ويتفرع العنف السياسي بدوره إلى شكلين من العنف، وهما: **العنف الرسمي** (العنف الحكومي) وهو الذي يمارسه النظام الحاكم ضد المواطنين أو ضد فئات وجماعات منهم، **والعنف غير الرسمي** (غير الحكومي) وهو الذي يمارسه المواطنون أو قطاعات منهم ضد جماعات أخرى (صالح، ٢٠٠٧: ١)

إذاً قد تتم ممارسة العنف من جانب النظام ضد المواطنين أو ضد فئة معينة منهم بهدف الاستمرار في السلطة وتقليص دور القوى المعارضة، وهو ما يشار إليه بالعنف الرسمي، والمشكلة في هذا النوع أنه يفتح الباب أمام موجات من المجابهات المفتوحة في المجتمع، وقد يُمارس العنف من جانب المواطنين ضد النظام السياسي أو بعض رموزه، وهو ما يعرف بالعنف الشعبي (غير الرسمي) وغالباً ما يهدف إلى ممارسة ضغوط على النظام السياسي لتحقيق مطالب خاصة بالفئات الممارسة للعنف، ويتجلى هذا النوع في المظاهرات وأحداث الشغب والاعتقالات ومحاولات الاغتيال، والانقلابات أو محاولات الانقلاب، والتمرد، وعمليات الاعتقال لأسباب سياسية، وأعمال الشغب،

والأحكام المرتبطة بقضايا سياسية، واستخدام قوات الأمن أو وحدات الجيش لمواجهة أعمال العنف السياسي، والحروب الأهلية، وهناك مؤشرات أخرى للعنف السياسي مثل حرب العصابات، إعلان حالة الطوارئ، الرقابة على الصحف، تقييد المشاركة السياسية، حظر التجول، تعبئة قوى الأمن، اختطاف الطائرات واحتجاز الرهائن (جمال، ٢٠٢١: ١)

وأبرز الوسائل التي تستخدمها الجماعات لتحقيق أهداف العنف السياسي: القنابل، والسيارات المفخخة، والأسلحة البيضاء كالسيوف والسكاكين، والبنادق والأسلحة الخفيفة، إلى جانب الإعلام، والأنترنت والهواتف النقالة والحواشيب وآلات النسخ، الملصقات والرسائل، والبلاغات الكاذبة، الاختطاف، والكمائن، والتفجيرات، والحواجز المزيفة والحواجز العننية، والمجازر الجماعية، والحجز، واتلاف الممتلكات (بو سعديّة، ٢٠٢١: ٣٨).

وبالرغم من ان العنف السياسي ظاهرة سلوكية منتشرة بين أفراد المجتمع جميعاً، إلا أنه أكثر انتشاراً بين فئات النازحين، لأن هذه الفئة، توجد في سياق نفسي - اجتماعي يسهل صدور الاستجابة العنيفة، وذلك لتوفر الشروط البيئية المختلفة مثل: فقدان الشعور بالأمن، والشعور بالحرمان والإحباط، إذ أن خصائصهم النفسية تجعلهم أكثر انفعالا، وأقل قدرة على إخفاء مظاهر غضبهم، وفي ظل ذلك الوضع يزيد من حجم التذمر والغضب والعداء لديهم، مما يجعلهم أكثر عرضة للاستجابة السريعة للمنبهات المثيرة للعنف (القرعان ، ٢٠٠٤ : ٩٨) وذلك ما اكدته دراسة خماس وعطية (٢٠١٧) التي أظهرت ان النازحين يعانون فقدان احترام الذات كأفراد أو جماعات بسبب ما واجهوه من مخاطر وتهديدات، وتراجع منظومة قيمهم وثقافتهم، ويشعروا بالغرابة، وفقدان الممتلكات، وضعف العلاقات والتواصل الاجتماعي، وكانت آثار النزوح النفسية شديدة على النازح مما قد يدفعه إلى الشذوذ الاجتماعي والقيام بتصرفات مثل: إدمان الكحول، أو الجريمة، أو قد يصل إلى الانتحار بسبب اليأس والكآبة. وخاصة رب الأسرة لما يشعر به من عجز بسبب عدم القدرة على تلبية احتياجات الأسرة كما كان يفعل قبل النزوح، وذلك بسبب

الاعتماد على المعونات الاقتصادية وعدم القدرة على العمل وانتشار البطالة بين النازحين مما يؤدي إلى تراجع مستوى معيشتهم الاقتصادية كل ذلك يؤدي إلى ردود أفعال عنفيه (خماس وعطية، ٢٠١٧: ٤٦). ودراسة الرفاعي (٢٠٠٥) التي أظهرت ان الشعور بالإحباط والفشل، يقود إلى العنف، والرغبة في التدمير، وتحطيم كل شيء (الرفاعي، ٢٠٠٥: ٧) ودراسة ايسنادر Asnaader التي اظهرت ان سلوك العنف هو نتاج مأزق علائقي اذ يصيب التدمير ذات الشخص، في الوقت نفسه الذي ينصب فيه على الآخر وتشكل العدوانية طريقة معينة للدخول في علاقة مع الآخر (شكور، ١٩٩٧: ٣٢). واكده تقرير منظمة الصحة العالمية، (٢٠٠٢: ٥٠) ان معاناة الفرد (النازح) من النبذ والإهمال واللامبالاة يعرضه لخطر السلوك العدواني المعادي للمجتمع، بما في ذلك حدوث السلوك الانتهاكي.

ومن جانب آخر يتبلور سلوك العنف لدى النازحين عن طريق تفاعل عدة متغيرات داخل الحياة الاجتماعية ليقوم المحيط الذي يعيشون فيه (مكان النزوح) بتشجيع العنف لديهم، فعندما يعاق طموحهم، أو يمنع تعاطفهم، أو يحجم تحمسهم الوطني في تحديد مواقفهم السياسية، أو يلجم حديثهم عن الحقوق المدنية والسياسية، فإن ذلك يدفعهم نحو الانخراط في حركات عقائدية ويزيد من تكثيف تفاعلاتهم مع جماعة هذه الحركات والتماثل مع أهدافها، وذلك يؤدي إلى رفع تحمسهم وتعاطفهم لكي يخترقون المنع والقمع. والمنع الممارس عليهم من قبل السلطة حتى تصل درجتها لغاية تدفعهم إلى التصرف بسلوك عنيف. وأن وجود التنوع الاجتماعي والاقتصادي والديني والعرقي في مكان النزوح يجعلنا نتوقع وقوع انحرافات سلوكية عند البعض منهم فيخرجوا عن الالتزام بالضوابط الاجتماعية التي أقرها المجتمع في تحقيق الأمن والاطمئنان والحرية واحترام الرأي الآخر وعدم التعصب لأي جانب لكي لا يحصل تحيز فئوي أو طبقي (الشيخ، ٢٠٠٦: ٤ - ٥)

ويرى الباحث ان ممارسي العنف من النازحين هم في الغالب هؤلاء الذين يقدمون رفضاً تلقائياً لمثيرات موقفه فرضها النظام الاجتماعي أو السياسي أو أي من الجماعات الأخرى في المجتمع، على هذا النحو يعد العنف السياسي مؤشراً لحالة من عدم الاستقرار

الاجتماعي التي تسبب قدراً من المعاناة والتوتر لديهم.

وبالرغم من ان العنف المفرط والواسع النطاق يُعد عملاً مدمراً، ويجب استهجانته أخلاقياً لأنه يؤدي البشر، لكن المشاركون من النازحين في العنف السياسي قد يمدحون ما يفعلونه باعتباره وسيلة للتعبير عن المطالب السياسية أو لمعارضة سياسات غير صائبة، وبالتالي قد يكون العنف المحدود مفيداً للحكام والنظام السياسي بصورة عامة، لأنه ينبه إلى "انحراف اجتماعي" فشلت الوسائل الطوعية والسلمية في التعبير عنه تعبيراً كافياً، أو إنه قد يدمر الكثير في المدى القصير لكن له آثار تعويضية على المدى الطويل، في بعض الحالات، إما بتحفيز الحكام على تصحيح الخلل أو سد الحرمان وإعادة تنظيم المجتمع، والعمل على جلب الرضا عن أداء السلطة، وبذلك يؤدي العنف السياسي في بعض الأحيان إلى زيادة مجموع ما يشعر به أفراد المجتمع من ارتياح، إن كان يخدم قيمة أو مصلحة أو توجهاً يرغب فيه الشعب (حسن، ٢٠١٥: ٢)

وعليه يرى الباحث ليس هناك ظاهرة أخطر من ظاهرة العنف السياسي في آثارها الاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية، ولا شك في أن تلك الظاهرة بكل ما تحمل من دوافع نفسية وسلوكية تعدّ معول هدم وتفتيت لكل أعمدة البناء التاريخية والاجتماعية فهي تهدد الأفراد وتترك المجتمع وتشل الدولة، ناهيك عن سلسلة المآسي التي تبدأ بالخسائر البشرية والمادية والفوضى الاجتماعية والخراب الاقتصادي، إلى جانب نفس الأمن الاجتماعي وضياح فرص التنمية، بل ربّما قادت إلى الحرب الأهلية، وتأتي النتائج المدمرة على أكثر من صعيد، عشرات الآلاف من الضحايا والأسر المدمرة والمفجوعة، وانتهاكات صارخة لآدمية الإنسان وحقوقه الأساسية ولاجئين يملؤون بقاع الأرض.

إلى جانب ارتباط العنف السياسي بالمتغيرات التي ذكرناها آنفاً فقد أشارت الدراسات والبحوث العلمية إلى ارتباطه بعدد آخر من المتغيرات، ففيما يخص علاقة العنف السياسي بالجنس فقد وجد أنّ الرجال أكثر عنفاً من النساء، فتدلّ بيانات منظمة الصحة العالمية بأنّه بالمقارنة بين الرجال والنساء في ممارسة العنف فإنّ الرجال أكثر بنسبة ٤ مرات (Brehm et al, 2002: 396) وهذا ما أكدته أيضاً دراسة السنيد ٢٠٠١ إذ وجدت أنّ هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث لصالح الذكور (الزند،

٢٠٠٦: ٨٩) ودراسة عياش (٢٠٠٨) (عياش، ٢٠٠٨: ١٩٨) ودراسة البيضاني (٢٠١٠) (البيضاني، ٢٠١٠: ٣٠٤)

ومن العوامل الأخرى التي تسهم في تأجج العنف السياسي للنازحين هو الاستبعاد الاجتماعي، فبالاستناد الى المؤشرات النظرية ومؤشرات بعض الدراسات أن الشخص يسلك سلوكا عنيفا اذا كان يعاني من الاستبعاد الاجتماعي، وهذا ما اكده سالم (٢٠١٥) ان تهجير النازحين من أماكن سكنهم الى أماكن أخرى غالبا ما يترك في نفوسهم نوعا من المشاعر السلبية والاحساس بالذنب والرغبة في الاستبعاد فضلا عن مشاعر ووجدانية سالبة أخرى، وخاصة الهجرة القسرية التي تحدث ممارسة العنف والعدوان ضد جماعة او أقلية او فئة ما، وتزداد قوة العنف حينما يكون مصدره فئات المجتمع الواحد (سالم، ٢٠١٥: ١٥٧)

إذ ان ازمة النزوح ومعاناته القاسية بالنسبة للنازحين، كان يُعتقد انها ستجد لها حلا كريما او على الاقل بديلا مؤقتا يخفف وطأة الحمل الذي اثقل كاهل هذه العوائل التي لم تخرج الا بأرواحها تاركة جهد السنين ورائها بلا أمل في استرجاعه. لكنها تفاجأت بان الوجهة الجديدة داخل هذا الوطن لم تكن الا مرحلة أخرى من مراحل العذاب النفسي والاقصاء المجتمعي والتي تسمى بالاستبعاد الاجتماعي (عسكر، ٢٠١٩: ١)

ويعد مفهوم الاستبعاد الاجتماعي من المفاهيم التي بدأت في الانتشار منذ تسعينيات القرن الماضي، اذ يشير الى انه إبعاد لبعض فئات المجتمع وعدم القدرة على المشاركة بفاعلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (سلاطينية، ٢٠١٢: ١٢) وذلك يعني بأنه أحد أشكال عمليات التغيير الاجتماعي وبنطوي على شكلين: الأول هو الاستبعاد القسري متمثلاً باستبعاد مجاميع من البشر عن التيار الرئيس للفرص التي يتيحها المجتمع، والشكل الثاني هو الاستبعاد الإرادي وهو (ثورة جماعات الصفة)، إذ تتسحب الجماعات الثرية عن بقية المجتمع الكبير، ويحدث الاستبعاد الاجتماعي عندما يجرى إقصاء الأفراد والجماعات عن عمليات التفاعل الاجتماعي الملائم وإقامة مجموعة علاقات مناسبة مثل (الصدقة والزواج وعلاقات جوار) (كرم، ٢٠١٤: ١٠٢)

فتعرض الافراد في ظل الحروب او الارهاب الى التهجير القسري، يولد لديهم مشاعر متضاربة من ألم وخوف وتوجس، فضلاً عن اختبار تجارب حياتية لم تكن تخطر على بال بعضهم من التفكك الاسري، الى ترملة او تيتيم، وفقر، وحاجة، وجوع، واستغلال، فكل الافراد الذين يتعرضون للتهجير القسري يصابون بالمشكلات غير ان هناك فئات تكون اكثر من غيرها معاناة بسبب هذا الامر، إذ يعد المرور بخبرة النزوح هي ازمة نفسية بحد ذاتها، فالشخص النازح الذي يقع تحت قيود الاستبعاد الاجتماعي، نراه يبدو شخصاً معاقاً ويشعر بصعوبة الاندماج في نشاطات المجتمع الجديد. ونتيجة الخسارات التي تعرض لها النازح، وغياب الحماية المستمدة من المحيط العائلي الاجتماعي المعهود الذي يسنده في أوقات الحزن والرثاء، يتولد لديه الاحساس بالعزلة والوحدة الذي بدوره يزيد من مستوى القلق والكآبة.

أما اتكنسون (2002) Atkinson فيرى ان أهم العوامل التي يؤديها الاستبعاد الاجتماعي للأفراد فهي على النحو الآتي:

- مفهوم متدني نحو الذات، خجل، تأنيب النفس وكره موجه نحو الذات ونحو الآخرين.
- ضعف الاحساس او (الادراك) سواء نحو الذات أم الآخرين .
- الاكتئاب، الغضب، الخوف، القلق .
- يشعرون بعدم الثقة تجاه العالم الذي يعرفونه.
- يشعرون باستمرار بانعزالهم عن الآخرين.
- سيطرة الضعف عليهم وانعدام القوة، واليأس في مواجهة المواقف.
- يشعرون بأنهم غير قادرين على تغيير ظروف حياتهم.
- الاحساس الدائم بأن لا أحد يود الاستماع اليهم عندما يحاولون التحدث
- لا يستطيعون وصف شعورهم وتجاربهم للآخرين (Atkinson, 2002: 53).

ويرى فولى (Foly) أن الاستبعاد الاجتماعي عملية متعددة الأبعاد تتعلق بقضايا الحرمان من نيل الحقوق، وعدم القدرة على مقاومة عمليات الإقصاء، وإقامة العلاقات الاجتماعية، والعيش بشكل ملائم، والمعاملة باحتقار وفقدان الكرامة، وتشغل قضايا الفقر والنقص بالأموال مركز تلك العمليات (سالم، ٢٠١٥: ١٥٧) وهذا ما أكدته دراسة

العيساوي (١٩٩٨) إذ يؤدي العجز المادي الى تصدع بناء الاسرة بما يمكن ان يترتب عليه من خلل في اداء الادوار الاجتماعية بالشكل المطلوب. وقد ادى التراجع في قدرة ارباب الاسر على توفير مستلزمات المعيشة، الى افرار حالة من التمرد وسيادة النزعة الفردية لدى الابناء ما اضطر الى استعمال العنف، وقد انعكس هذا النمط من التعامل على السلوكيات بصيغة ردود فعل اتسمت بالخشونة في التعامل مع الاخرين (العيساوي ، ١٩٩٨ : ٥٢).

في حين ترى تانيا بورتشارد (T. Burchardt) يعد الفرد مستبعداً اجتماعياً إذا كان لا يشارك في الأنشطة الأساسية للمجتمع الذي يعيش فيه، لسبب خارج عن إرادته وهو يرغب بتلك المشاركة، وقد حددت الأنشطة الأساسية بأربعة جوانب هي (الاستهلاك، والإنتاج، والمشاركة السياسية، والتفاعل الاجتماعي) (المبرقع، ٢٠١٢ : ١٢)

وعليه فالاستبعاد الاجتماعي يشير الى عدم قدرة الفرد على تكوين علاقات اجتماعية طيبة مع من يعيشون معه او من يتعامل معهم من الافراد، ويشير الى العلاقات الاجتماعية التي تحمل الشك او الشعور بالنقص او التعالي او السيطرة او العدوان او السلبية فالفرد المستبعد اجتماعياً تجده غير ملتزم بقوانين واعراف وتقاليد وقيم المجتمع، الدينية والثقافية والحضارية وهو أيضاً غير قادر على ضبط نفسه حيال المواقف الانفعالية لذلك يوصف المستبعد اجتماعياً بأنه غير ناضج انفعالياً (مخيمر، ١٩٩٧ : ٤٧) وهذا ما اكده النوري (١٩٩٨) بوجود علاقة ارتباطية بين الحرمان من العطف وبين العنف لدى الأفراد، اذ وجد ان الأفراد الذين حرّموا من الحنان قد تكونت بينهم مشاعر الكراهية وقلة الاخلاص في العلاقات مع الاخرين ذلك لان الحرمان وعدم الاشباع العاطفي لم يتح لهم فرصة تكوين علاقة الفة ووثام مع البيئة الاجتماعية، الامر الذي أدى الى فقدان الصلات الاجتماعية مع الاخرين، ومن ثم ادى الى عدم اكتساب مهارة في التعامل معهم (النوري، ١٩٩٨ : ١٣).

وبذلك فان الاستبعاد الاجتماعي للنازحين يشتمل على:

- الاستبعاد الاجتماعي يقلل من دور وأهمية وقدرة النازحين وتأثيرهم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ومن ثم فان مصالحهم الخاصة تكون عرضة للإهمال نتيجة للاستبعاد الذي يتعرضون له.

- ان الأفراد الذين يغادرون أماكنهم قسراً تحت ضغط التهجير ومعايشة العنف السياسي والطائفي غالباً ما يقعون تحت تأثيرات نفسية واجتماعية واقتصادية وصحية.

- ظهور بعض الاضطرابات النفسية والاجتماعية لدى النازحين جراء ما خبروه من ازمة النزوح تتمثل في عدم الاندماج والتوافق الانفعالي والاجتماعي الذي يتمظهر على شكل سلوك العزلة والابتعاد والغربة عن الناس لاسيما المحيط الجديد المفروض عليهم.

- تعرض الافراد التهجير القسري، يولد لديهم مشاعر متضاربة من ألم وخوف وتوجس، فضلاً عن اختبار تجارب حياتية لم تكن تخطر على بال بعضهم، كما هو الحال عندما يترك الاهل والاصدقاء والجيران.

- رداءة الخدمات العامة المتاحة بالنسبة الى النازح المستبعد طوعياً وعدم قدرة المستبعد قسرياً من مسايرة الحياة الاجتماعية المعقدة.

واستناداً لما سبق تتجلى أهمية البحث الحالي في الكشف عن طبيعة العلاقة بين العنف السياسي والاستبعاد الاجتماعي الذي سيكون له فائدة نظرية وتطبيقية تتجلى بما يأتي:

الاهمية النظرية:

- تناول فئة النازحين قسراً بالدراسة له أهمية كبيرة، فهم جزء مهم من المجتمع، وكل اهتمام يوجه إليهم هو اهتمام لأفراد المجتمع جميعاً، وتأمين لمستقبل الامة.

- جاء هذا البحث لتوجيه الاهتمام لجوانب متعددة من شخصية النازح قسراً ومنها العنف السياسي والاستبعاد الاجتماعي في محاولة لمعرفة العلاقة بين هذين المتغيرين.

- يزودنا البحث بأداة مهمة تستخدم لقياس العنف السياسي لدى النازحين قسراً، وهذا المقياس إضافة جديدة لما هو موجود من مقاييس نفسية تفيد المتخصصين بالمجال.
- الأهمية التطبيقية:
- توظيف النتائج العلمية للبحث في اماكن النزوح لتطوير البناء النفسي للنازحين.
- تسهم نتائج البحث الحالي بالكشف عن النازحين الذين يمارسون العنف السياسي.
- تكشف نتائج البحث عن طبيعة توزع النازحين في سلوكهم العنيف >
- توفير المعلومات اللازمة للبحوث والدراسات التي تعنى بالعنف السياسي والاستبعاد الاجتماعي.

- اضافة معرفية للمكتبة العربية في مجال دراسة العلاقات بين العنف السياسي والاستبعاد الاجتماعي.

أهداف البحث : يستهدف البحث الحالي تعرف:

- ١- العنف السياسي لدى النازحين قسراً .
- ٢- الاستبعاد الاجتماعي لدى النازحين قسراً.
- ٣ - العلاقة بين العنف السياسي والاستبعاد الاجتماعي لدى النازحين قسراً.
- ٤ . الفرق في العلاقة بين العنف السياسي والاستبعاد الاجتماعي لدى النازحين قسراً على وفق متغير الجنس (ذكور - إناث) ومكان اصل النزوح (الانبار - نينوى)

حدود البحث: يقتصر البحث الحالي على النازحين والنازحات في محافظة بغداد للعام ٢٠٢٠.

تحديد المصطلحات : سيتم عرض للمصطلحات الواردة في البحث وكالاتي:

اولاً: العنف السياسي Political Violence: عرف العنف السياسي كل من:

١. تيد هندريش (١٩٨٦): "اللجوء إلى القوة أو أي مدمر ضد الأفراد، يحظرها القانون، موجهة لإحداث تغيير في السياسة، في نظام الحكم أو في أشخاصه" (تيد هندريش، ١٩٨٦: ٤٦)

٢. نيتلاند (Netland 2001): "أحد أنواع العنف الذي يحدث بفعل ممثلي جماعة سياسية أو قومية من أجل التغيير أو جعل الوضع السياسي المتصل بجماعة سياسية أو قومية أخرى، يظل قائماً أو لمنع تلك الجماعة من تحقيق التغييرات التي يطمح إليها أفرادها" (Netland, 2001: 312)

٣. سليمان (٢٠٠٨): "العنف أو السلوك العدائي الموجه ضد السلطة السياسية وموارد الدولة باستخدام القوة التي يحظرها القانون لإحداث تغييرات سياسية بقصد زعزعة الأمن والاستقرار وخلق حالة من الفوضى تعم البلاد" (سليمان، ٢٠٠٨: ٥٤)

٤. العايد (٢٠١٠) " استخدام القوة في الاعتصامات والمظاهرات والاحتجاجات والقيام بفرض أمر سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي من قبل أفراد أو جزء من الشعب أو استخدام القوة أو التهديد من قبل الحكومة لفرض أو سياسة ما" (العايد، ٢٠١٠: ٢٢٨)

التعريف النظري للعنف السياسي: في ضوء التّعريفات السابقة، واتساقاً مع الإطار النظري الذي اعتمد في البحث فقد استخلص الباحث التعريف الآتي: "الاستعمال الفعلي للقوة (بدنية، لفظية) أو التهديد باستعمالها من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد، بهدف إلحاق الأذى بالآخرين و/ أو ممتلكاتهم، أو ضد السلطة السياسية وموارد الدولة، لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اجتماعية ذات دلالات وأبعاد سياسية تتخذ شكل الأسلوب الفردي أو الجماعي السري أو العلني، المنظم أو غير المنظم".

التعريف الاجرائي: عينة ممثلة لمحتوى النطاق السلوكي لمفهوم العنف السياسي الذي يقاس بالدرجة التي يحصل عليها المستجيب باستجابته على فقرات مقياس (العنف السياسي) الذي بناه الباحث لهذا الغرض في البحث الحالي.

ثانياً: الاستبعاد الاجتماعي Social Exclusion: عرف الاستبعاد الاجتماعي كل من:

١. غيدنز (Giddens 1979): "عملية من عمليات التغيير الاجتماعي تتضمن شكلين رئيسيين: الأول هو استبعاد أولئك المعزولين عن التيار الرئيسي للفرص التي يتيحها المجتمع وهم القابعون في القاع وهو الاستبعاد الجبري، اما الشكل الثاني فهو الاستبعاد الإرادي وهم (ثورة جماعات الصفوة) إذ تتسحب الجماعات الثرية بمعزل عن بقية المجتمع الكبير" (Giddens, 1979: 24)

٢. أتكسون (1998) Atkinson: "تفكك في العلاقات الاجتماعية، وفقدان التماسك الاجتماعي، وتهميش يقود إلى حرمان اقتصادي، كما يقود إلى إشكال متنوعة من الضرر الاجتماعي والثقافي" (المبرقع، ٢٠١٢: ١٦)

- مركز الاستبعاد الاجتماعي البريطاني (١٩٩٩) ما يقع على الأفراد والمجتمعات المحلية من الاستقطاب، والتفرقة الاجتماعية، وعدم المساواة، وحرمانهم من المشاركة في الأنشطة العادية للمواطنين في ذلك المجتمع، ويكونون راغبين في هذه المشاركة (هيلز، ٢٠٠٧: ٣٨)

- منظمة الامم المتحدة (٢٠٠٠): "عملية انتقال لجماعة من منطقة اعتادوا الإقامة فيها الى منطقة اخرى أو لهدف خطته المجتمع، داخل حدود بلد واحد، وتتم هذه العملية بغير ارادتهم وانما باضطرارهم الى ذلك قسرا ويتم الانتقال على نحو دائم او مؤقت بحسب زوال الظروف المؤدية الى النزوح (Mario, 2000: 70)

- شبكة معرفة الاستبعاد الاجتماعي Social Exclusion Knowledge Network (2008) "عملية ديناميكية متعددة الابعاد تقودها علاقات القوة غير المتكافئة، التي تعمل عبر أربعة ابعاد (الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية) وعلى المستويات المختلفة بما في ذلك الافراد والجماعات والاسر والبلدان والمجتمعات المحلية: (SEKN, 2008) 36)

التعريف النظري للاستبعاد الاجتماعي: بما أن الباحث قد تبنى مقياس التياري (٢٠١١) بعد تعديله ليلائم قياس الاستبعاد الاجتماعي لدى النازحين قسراً، المبني أساساً على وجهة نظر شبكة معرفة الاستبعاد الاجتماعي (2008) SEKN المعتمد في نظرية Giddens المتبناة في البحث الحالي، فإن التعريف النظري للاستبعاد الاجتماعي هو تعريف شبكة معرفة الاستبعاد الاجتماعي نفسه والمذكور آنفاً.

التعريف الاجرائي: عينة ممثلة لمحتوى النطاق السلوكي لمفهوم الاستبعاد الاجتماعي الذي يقاس بالدرجة التي يحصل عليها المستجيب باستجابته على فقرات مقياس (الاستبعاد الاجتماعي) الذي تبناه الباحث لهذا الغرض في البحث الحالي.

ثالثاً: النازحون:

- الخزار (٢٠١٩): "النازحون داخل دولهم هم أشخاص أو مجموعات اضطروا أو اجبروا على مغادرة اماكن اقامتهم المعتادة أو الفرار لتفادي نزاع مسلح أو حالات عنف عام أو انتهاكات لحقوق الانسان أو كوارث طبيعية، ولم يجتازوا الحدود السياسية للدولة (الخزار، ٢٠١٩: ١)

الفصل الثاني الاطار النظري

أولاً: النظريات المفسرة للعنف السياسي:

يرى عدد من الباحثين أن العنف السياسي كغيره من أشكال السلوك الإنساني، متعدد الابعاد متشابه المتغيرات، متباين الاسباب بحيث لا يمكننا رده إلى تفسير واحد، ومع تعدد اشكال العنف السياسي ودوافعه تعددت النظريات التي فسرتة، وقد حدد الباحث أربعة اتجاهات نظرية:

١. **الاتجاه النفسي:**

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن العنف السياسي مرتبط بالحالات الانفعالية الساخطة والملازمة للغضب والقلق والتمثلة في توقعات وإحباط الناس، فربط هذا الاتجاه بين مفهوم الحرمان النسبي والعنف السياسي، فالحرمان النسبي يتركز حول التفاوت المدرك بين توقعات الناس القيمة التي يعتقدون بأنهم يستحقونها على نحو مشروع وبين قدراتهم القيمة التي يعتقدون بأنهم قادرين على تحصيلها أو الاحتفاظ بها، وهذا التفاوت يؤدي إلى فجوة بين التوقعات والواقع، بين ما يتوقع المرء ان يحصل عليه وبين ما يحصل عليه فعلاً، الأمر الذي يؤدي إلى حالة إحباط لدى أعداد كبيرة من الناس (الأسود، ١٩٩١: ٥٩٦)

وهناك نوعان من الحرمان النسبي: الأول الحرمان النسبي الأخوي Fraternalistic Relative Deprivation والذي ينشأ عن المقارنة بجماعات أخرى غير جماعته وفي هذا النوع من الحرمان فإن التفكير ومشاعر الحرمان تنتج عن طريق هذه المقارنات. أما النوع الثاني فهو الحرمان النسبي الأثاني أو الذاتوي (مرتبط بالذات) Egoistic Relative Deprivation والذي ينشأ عن مقارنة ذات الفرد بالآخرين المماثلين أو قريبو الشبه لذات الفرد

(مكلفين وغروس، ٢٠٠٢: ٢٥٩).

٢. الاتجاه الاجتماعي:

يركز هذا الاتجاه على حالة اختلال في النسق الاجتماعي والسياسي، فيعد تفكك هذا النسق هو المرحلة التي يفقد فيها المجتمع قدراته على فرض أنماطه السلوكية على أعضائه، وذلك يعني أن قيم المجتمع ومعاييره قد فقدت قدرتها في التأثير على الأفراد، وغالباً ما يمر المجتمع بمثل تلك الحالات في المراحل الانتقالية والتغير الاجتماعي السريع (النزوح مثلاً)، ويترتب على ذلك ألا يكون هناك تحديد واضح للأدوار والمراكز، الأمر الذي يجعل كثيراً من الأشخاص في مواقف لا يستطيعون معها أن يحددوا أدوارهم ومراكزهم لعدم وجود أنماط سلوكية محددة، فالأفراد يقدمون على سلوك معين بحسب ما يحدده لهم الدور من ممارسات محددة متوقعة، كما أنهم يتوقعون سلوك غيرهم حسب مراكزهم وأدوارهم، لكن المجتمع الذي يمر في حالة تغير تختلط فيه المراكز والأدوار، ويصبح الأفراد فيه غير قادرين على تلمس أنماط السلوك المتوقع، فالناس في مدة زمنية محددة يقومون بأدوار ويشغلون مراكز غير تلك التي اعدوا لها (الكبيسي، ١٩٩٥: ٢٥-٢٨) فاختل ترتيب مواقع أعضائه وتصدعت علاقاتهم الاجتماعية الأمر الذي أدخل بتوازن النظام الاجتماعي وأربك آلياته فتأثر السلوك بذلك الارتباك وظهرت الكثير من مظاهر القلق والتوتر والاعتراب والانحرافات السلوكية وتفاقت المشكلات الاجتماعية مثل التفكك الأسري والفقر والبطالة وفشل عمليات الضبط الاجتماعي والعنف وغيرها من المشكلات (Short, 1999: 15)

٣. اتجاه الصراع السياسي:

يرى هذا الاتجاه أن العنف السياسي هو نتاج للصراع الذي يحدث بين السلطة السياسية والجماعات المنظمة التي تنافس السلطة السياسية المحتكرة لوسائل الإكراه (القوة) في المجتمع، أي هناك جماعتان معينتان (السلطة السياسية، والجماعات المنظمة) تعتقد كل منهما أن مصلحتها ترتبط ارتباطاً عكسياً بمصلحة الجماعة الأخرى، ففي تلك الحال سيعمد أفراد كل من الجماعتين إلى حماية مصالحه وضمانها وزيادة فرص تحقيقها ضد مصلحة ومكاسب الفئة الأخرى، وبعبارة أخرى ستعتمد كل فئة على التقليل من فرص الفئة الثانية من تحقيق مكاسب على حسابها، وستحاول الفئة أو الجماعة الأقوى أن تستغل قوتها لتحقيق مصالحها على حساب الجماعة الأخرى (مرعي وبلقيس، ١٩٨٢: ٣٢٠ - ٣٢١)

بمعنى أن ظهور الصراع السياسي في المجتمع يؤدي بالضرورة إلى ظهور مفهوم (السلطة متعددة السيادة) ويقصد بذلك توافر قوى متنافسة في المجتمع مما يؤدي إلى إضعاف دور الحكومة وبروز تكتلات القوى والتي تخلق تحدياً للسلطة القائمة والذي بدوره يؤدي إلى تفكك السلطة السياسية المحتكرة للقوة.

٤ - اتجاه الصراع الطبقي:

يؤكد هذا الاتجاه في تفسير ظاهرة العنف السياسي، بكونه ظاهرة طبقية بالأساس، وعلى ذلك النحو فإنّ العنف يرتبط عادة ببعض الفئات الطبقيّة، وأنّ تلك الفئات يكثر ميلها إلى المشاركة في أحداث العنف لعاملين: الأول أنّها عادة الفئات التي تعيش في ظل ظروف اقتصادية غير ملائمة، فضلاً عن أنها الفئات التي تسكن عادة الأحياء العشوائية والمتخلفة، وهي المناطق التي تشهد تردياً واضحاً في الخدمات الأساس، الأمر الذي يجعلها تعيش عادة نوعية حياة غير ملائمة. ويتمثل العامل الثاني في تحيز النظام السياسي والاجتماعي، أو بالأصح ممثليه ضد هذه الفئات، الأمر الذي يخلق لديها اتجاهات سلبية ضد هذا النظام أو ممثليه، ومن ثمّ تختزن لديها مشاعر التوتر من جراء أسلوب معاملة عناصر النظام لها (ليلة، ١٩٩٥: ٨٦)

وبناءً على ما سبق يرى الباحث أنّ العنف السياسي على درجة من التعقيد، ويرتبط بعدد من العوامل وأنّ تفاعل تلك العوامل هو الذي يؤدي إلى العنف السياسي عادةً وليس العمل المنفصل لكلّ عامل، وتقوم بعض تلك العوامل بدورٍ أساس في حقبة زمنية أو موقف معين أكثر من غيرها من العوامل. ذلك جعل الباحث يختار وجهة النظر التفاعلية أو الكلية التكاملية للنظريات المختلفة والجمع بين طروحاتها في تفسير العنف السياسي، إذ وفقاً لوجهة النظر هذه يتكون العنف السياسي من ثلاثة مجالات: المعرفي، والانفعالي (الوجداني) والنزوعي (السلوكي).

ثانياً: النظريات المفسرة للاستبعاد الاجتماعي:

١. نظرية الألم الاجتماعي لمكدونلد (2003) Macdonld

وفقاً للنظرية الألم الاجتماعي يعني ((استجابة عاطفية محددة تجاه إدراك الفرد بأنه مبعد عن علاقات يرغب بها أو مبخس تقديره من جانب أشخاص أو مجاميع اجتماعية يرغب في إقامة علاقة معهم))

وبذا قد يكون الاستبعاد نتيجة لعدد من العوامل من ضمنها الرفض، أو الانفصال الإجباري، أو الحط من قيمة الفرد في إثراء علاقته الاجتماعية لشريك أو مجموعة، فيشير إلى شعور الفرد بان الشريك معه في العلاقة كأن يكون صديقاً أو حبيباً أو جماعة اجتماعية معينة يحط قيمته إلى الحد الأدنى، مما يرغب فيه الفرد. فتقليل قيمة الفرد هو شعور مؤذ، لأنه يؤشر تزايد احتمال وصول الفرد إلى أقصى حد من الاستبعاد (العزل)، وإن الانزعاج الحاد الذي يشعر به الفرد حيال الحط من قيمته من قبل شركاء العلاقة هو ما يعرف بجرح المشاعر، والذي يعدّ جانباً من جوانب الألم الاجتماعي (Leary & Springer, 2000: 35)

وتصنف الاستجابة للاتصالات المؤذية إلى أقسام ثلاثة: أولها "الإذعان" الذي يتألف من سلوكيات محددة من قبيل الاعتذار الذي يظهر انه يسهل من السلامة من الألم عن طريق أسلوب حذر، وثانيهما "التحصن" الذي يتألف من سلوكيات من قبيل تجاهل

مصدر الأذى والذي يساعد المرء على تجنب أو الانسحاب من تبادل مؤذ، وأخيرا هناك الاستجابة المسماة بـ "التصرف الكلامي" التي تتألف من سلوكيات من قبيل المهاجمة الكلامية لمصدر الأذى الذي يبدوا انه يعكس استجابات عدائية (المبرقع، ٢٠١٢: ٤٢)

نظرية سالمون بيرلز (1893 – 1970) Salmon Perls theory

يعتقد بيرلز ان سلوك الاستبعاد ينتج من اضطراب قدرات الافراد على التصرف والحل للأعمال المبكرة، والتي اهمها، عدم التسامح مع اخطاء الاهل والتي تنتج افكار ومشاعر تبقى تؤثر في الفرد. ومن الافراط في العمليات والخبرات العقلية التي تقلل من اهمية العواطف والاحاسيس، وتضعف قدرة الفرد على الاستجابة للمواقف المتعددة، وبالتالي تؤثر في تفاعل الفرد مع الاخرين، فضلا عن ذلك يؤكد بيرلز بأن سلوك الاستبعاد ينتج عن صراعات داخل الفرد بين حاجاته والمتطلبات الاجتماعية المتوقعة منه، وهذا يعني ان الاتصال بين الفرد وبينته ما يزال قائماً اي ان الفرد لديه تفاعل مع البيئة لكن بنسبة معينة (Patterson, 1980: 324-325)

نظرية جون بولبي (1907 – 1990) John Bowlby

يرى بولبي ان الحاجة الى الاتصال تكون موجودة عند الفرد منذ الولادة، وتلبي الام هذه الحاجة عن طريق المداعبة والضم واللمس... الخ، وذلك يؤمن للطفل الحماية، في حين ان الاهمال الذي يلقاه الفرد في طفولته المبكرة من والديه وقسوتهما عليه لا يساعده في اقامة علاقة بينه وبينهم، وهذا بدوره يؤدي الى غياب التفاعل والدينامية وعدم شعوره بالأمن بمعنى اخر يدل على مفهوم التعلق عند بولبي على وجود نظام من السلوكيات عند الفرد، هدفها التفتيش والمحافظة على التواجد قرب شخص معين (Bowlby, 1978: 354).

ويرى جون بولبي (1960) Bowlby ان هناك بعض الظروف الاجتماعية هي التي تؤدي الى الانحراف وعلى رأسها الحرمان النفسي من الام ومن رعايتها وانعدام الحب والدفء العاطفي والنبد والعقاب والانفصال والتفكك الاسري (زهرا، ١٩٨٤: ٣٨٩).

نظرية انتوني كيدنز (1938-2009) Anthony Giddens theory:

يعد كيدنز Giddens أول من لفت الانتباه مبكرا الى قضية الاستبعاد الاجتماعي، إذ نبا الى وجود شكلين للاستبعاد الاجتماعي، الاول هو الاستبعاد الجبري الذي ينشأ عن الحرمان من المشاركة في مجالات العمل والانتاج، والتعليم المناسب، والصحة، والخدمات العامة، التي هي حق كل الافراد على حدٍ سواء، اما الآخر فهو الاستبعاد الارادي (الطوعي)، كما سماه كيدنز (ثورة جماعات الصفوة)، إذ تتسحب الجماعات الثرية من النظم العامة، اذ يختار اعضاؤها ان يعيشوا بمعزل عن بقية المجتمع الكبير (Brian, 1998: 21).

يشير كيدنز الى ان هناك انماطاً من الحياة الاجتماعية القديمة تختلف جذريا عن الانماط الحديثة الناتجة عن عمليات التغيير الاجتماعي، إذ حلت الشعوب بالعدل الاجتماعي وادخلت ذلك في مذاهبها وفي فلسفاتها ونظمها الدينية والاخلاقية والقانونية. وما زالت المساواة والعدل بعيدين عن الواقع وعن الناس، فالمساواة: هي اندماج الناس في مجتمعهم على اصعدة (الانتاج، والاستهلاك، والعمل السياسي، والتفاعل الاجتماعي). والمساواة: هي الاستبعاد او الحرمان او الاقصاء عن هذه المشاركة.

لكن شبكة معرفة الاستبعاد الاجتماعي Social Exclusion Knowledge

(2008) Network ترى الاستبعاد الاجتماعي بانه عملية ديناميكية متعددة الابعاد تقودها علاقات القوة غير المتكافئة، التي تعمل عبر أربعة ابعاد (الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية) وعلى المستويات المختلفة بما في ذلك الافراد والجماعات والاسر والبلدان والمجتمعات المحلية، فأن العمليات الاستبعادية بدورها تسهم في التفاوت الصحي عن طريق خلق سلسلة متصلة من التوزيع غير العادل للموارد وعدم المساواة في الحقوق :

- لخلق الظروف اللازمة للشعوب بأكملها لتلبية الاحتياجات الاساسية.
- لتمكين النظم الاجتماعية القائمة من المشاركة والتماسك.
- اعطاء قدر كافي من الاهمية للتنوع (اختلاف القيم).

- ضمان السلام وحقوق الانسان.
 - استدامة النظم البيئية (SEKN, 2008: 36).
- تبنى الباحث وجهة نظر شبكة معرفة الاستبعاد الاجتماعي (SEKN 2008) نظراً لكونها تحمل فهماً علمياً شاملاً وموسعاً للاستبعاد الاجتماعي أكثر من الاتجاهات النظرية الأخرى.

الفصل الثالث اجراءات البحث

- منهج البحث:

لما كان البحث يستهدف تعرف العنف السياسي وعلاقته بالاستبعاد الاجتماعي، فتم اعتماد المنهج الوصفي الارتباطي.

- مجتمع البحث:

يشتمل المجتمع النازحين والنازحات في عموم العراق للعام ٢٠٢٠* إذ بلغ عددهم (١،٢٩٩،٩٨٧) نازح ونازحة موزعين على (١٨) محافظة والجدول (١) يوضح ذلك.

جدول (١) مجتمع البحث بحسب محافظات النزوح

ت	المحافظة	عدد النازحين	ت	المحافظة	عدد النازحين	المجموع
١	نينوى	٣٠٠٨٦٥	١٠	بابل	١٦٩٩٢	١،٣٠١،٥٤٥
٢	دهوك	٢٨٠٨٦٩	١١	كربلاء	١٥١٨٣	
٣	اربيل	٢٣٢١٩٢	١٢	النجف	١٢٠٠٦	
٤	السليمانية	١٣٧٤٨٧	١٣	واسط	٦٠٤٢	
٥	كركوك	٩٧٤٤٠	١٤	البصرة	٦٣١٢	
٦	صلاح الدين	٦٦٧٤٤	١٥	القادسية	٣٨٠٤	
٧	ديالى	٥٠٤٩٤	١٦	ذي قار	٣٣٩١	
٨	الانبار	٣٦١٦٢	١٧	ميسان	٢٢٢٠	
٩	بغداد	٣٢٤٠٠	١٨	المتنى	٩٧٢	
المجموع						١،٣٠١،٥٤٥

العنف السياسي وعلاقته بالاستبعاد الاجتماعي لدى النازحين قسراً

* حصل الباحث على اعداد النازحين من مصفوفة تتبع النزوح DTM وهي نظام لإدارة معلومات المنظمة الدولية للهجرة لتتبع النزوح السكاني وتنقل السكان أثناء الازمات

<https://iraqdtm.iom.int/Arabic>

عينة البحث: بلغ عدد النازحين في محافظة بغداد (٣٢٤٠٠) نازح ونازحة منهم (١٦٨٤٨) من الانبار و (٧٤٥٢) من نينوى و (٤٥٣٦) من بابل و (٣٥٦٤) من محافظات اخرى، اختيرت منهم عينة البحث الحالي البالغة (٢٠٠) نازح ونازحة اختيروا بالطريقة العنقودية العشوائية من النازحين (في محافظة بغداد) موزعين بالتساوي على وفق متغير الجنس (١٠٠) ذكور و (١٠٠) إناث وعلى وفق مكان اصل النزوح من الانبار (١٠٠) و نينوى (١٠٠) والجدول (٢) يوضح ذلك.

جدول (٢) عينة البحث موزعة بحسب الجنس ومكان اصل النزوح

مكان النزوح	ذكور	إناث	المجموع
الانبار	٥٠	٥٠	١٠٠
نينوى	٥٠	٥٠	١٠٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	٢٠٠

أداتا البحث: لتحقيق أهداف البحث تم بناء مقياس العنف السياسي، وتبنى مقياس الاستبعاد الاجتماعي المعد من قبل التياري (٢٠١١) بعد تعديله ليلائم قياس الاستبعاد الاجتماعي لدى النازحين قسراً.

اولاً. مقياس العنف السياسي : تم بناء المقياس بإتباع الخطوات الآتية:

١ . تعريف المفهوم المراد قياسه:

حدد المفهوم نظرياً على وفق (وجهة النظر التفاعلية "الكلية التكاملية") فقد عرف الباحث العنف السياسي "الاستعمال الفعلي للقوة (بدنية، لفظية) أو التهديد باستعمالها من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد، بهدف إلحاق الأذى بالآخرين و/ أو ممتلكاتهم، أو ضد السلطة السياسية وموارد الدولة، لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اجتماعية ذات دلالات

وأبعاد سياسية تتخذ شكل الأسلوب الفردي أو الجماعي السري أو العلني، المنظم أو غير المنظم".

٢. تحديد مجالات المفهوم المراد قياسه:

استناداً الى الاطار النظري لمفهوم العنف السياسي المعتمد في البحث الحالي، حدد الباحث ثلاثة مجالات هي:

المجال الاول: المعرفي: عبارة عن الادراكات والمعتقدات والتوقعات العدوانية الخاصة بأحد الأشخاص والتي توجد لديه بخصوص فرد أو جماعة من الناس او ممتلكاتهم.

المجال الثاني: الانفعالي (الوجداني): يشتمل على كلّ الموضوعات التي ينطوي عليها متصل المؤدة-العداء نحو موضوع ما. والمشاعر النوعية المختلفة التي تضفي الصبغة الانفعالية للعنف.

المجال الثالث: النزوعي أو السلوكي: ويشتمل على المعتقدات الخاصة بما ينبغي عمله بالنسبة للجماعات، بكلمة أخرى هو سلوك سلبي أو مؤذي غير مبرر نحو عضو في جماعة أو ممتلكاته (Aronson et al, 2004: 460-461,465)

٣. صياغة فقرات المقياس:

استناداً إلى الأدبيات والدراسات السابقة تم صياغة (٢١) فقرة واعتماداً على إطار نظري محدد وهو وجهة النظر التفاعلية "الكلية التكاملية" للعنف السياسي، قام الباحث بصياغة فقرات تغطي كل مجال من مجالات المقياس التي تم تحديدها، وقد روعي عند صياغة الفقرات ان تكون ممثلة للمواقف اليومية والانفعالية المختلفة للنازحين قسراً، وقد وزعت هذه الفقرات على المجالات الثلاثة التي تكون المقياس منها بواقع (٧) فقرات لكل مجال. فقد وضع أمام كل فقرة مدرج رباعي لتقدير الاستجابات على الفقرات هي (دائماً، غالباً، احياناً، ابدأ) الذي تتراوح أوزانه بين (٤-١) إذا كانت الفقرة إيجابية وبالعكس إذا كانت سلبية أي (١-٤).

* صلاحية الفقرات:

لغرض تعرف مدى صلاحية فقرات المقياس وتعليماته وبدائله فقد تم عرض فقرات المقياس بصورتها الأولية (ملحق/٢) على مجموعة من المحكمين (ملحق/١) في علم النفس، لبيان آرائهم وملاحظاتهم فيما يتعلق بمدى صلاحية الفقرات ومدى ملائمتها للمجال الذي وضعت فيه وملائمة البدائل وتعديل ما يروونه مناسباً أو حذفه.

وبعد جمع آراء المحكمين وتحليلها، وباعتماد نسبة اتفاق (٨٠%) فاكثراً من عدد المحكمين لقبول الفقرة، ووفقاً لذلك، قد عُدت الفقرات جميعها صادقة في قياسها للعنف السياسي، لذلك تم الإبقاء على فقرات المقياس وبالباغة (٢١) فقرة.

* **وضوح التعليمات والفقرات:** تم تطبيق المقياس على عينة مكونة من (٢٠) نازحاً، تم اختيارهم بطريقة عشوائية، وذلك لتعرف وضوح فقرات المقياس وتعليماته وبدائله فضلاً عن معرفة الوقت المستغرق في الإجابة عن المقياس. وقد تحقق جميع ذلك بهذا التطبيق إذ كانت الفقرات والتعليمات والبدائل واضحة، فيما تراوح الوقت المستغرق في الإجابة عن المقياس بين (٩ - ١٣) دقيقة.

٤. **التحليل الإحصائي للفقرات:** لقد طبق مقياس العنف السياسي بصورته الأولية على (٢٠٠) نازحاً ونازحة، واعتمدت هذه العينة لأغراض تحليل الفقرات. وإن الهدف من هذا الإجراء هو الإبقاء على الفقرات الجيدة في المقياس وقد تم استعمال أسلوب المجموعتين الطرفيتين بوصفه إجراء لتحليل الفقرات وكما يأتي:

- **المجموعتين الطرفيتين:** لغرض إجراء التحليل بهذا الأسلوب تم إتباع الخطوات الآتية:

بعد تحديد الدرجة الكلية لكل استمارة، تم ترتيب الاستمارات من أعلى درجة إلى أقل درجة.

تم تعيين ٢٧% من الاستمارات الحاصلة على الدرجات العليا في المقياس و ٢٧% من الاستمارات الحاصلة على الدرجات الدنيا تمثلاً لمجموعتين بأكبر حجم وأقصى تمايز ممكن ثم طبق الاختبار التائي لعينتين مستقلتين لاختبار الفرق بين متوسط درجات المجموعة العليا والمجموعة الدنيا في كل فقرة. وعدت القيمة التائية مؤشراً لتمييز كل فقرة

بمقارنتها بالقيمة الجدولية البالغة (١,٩٦) وقد كانت الفقرات جميعها مميزة عند مستوى دلالة (٠.٠٥) إذ تراوحت معاملات الارتباط بين (٢,٢٧ - ٨,٣١)، وبذلك فإن المقياس بصورته النهائية يتكون من (٢١) علاقة درجة الفقرة بالدرجة الكلية: يعد معامل الارتباط بين درجة الفقرة والدرجة الكلية مؤشرا لصدق البناء ولقد استعمل معامل ارتباط بيرسون لاستخراج العلاقة الارتباطية بين درجة كل فقرة من فقرات المقياس والدرجة الكلية وقد كانت معاملات الارتباط جميعها دالة إذ تراوحت معاملات الارتباط بين (٠,٣٤١ - ٠,٦٣٩)

الخصائص السايكومترية للمقياس:

الصدق: يعد الصدق من الخصائص الأساسية في بناء المقاييس التربوية والنفسية والمقياس الصادق مقياس يقيس الوظيفة التي صمم لقياسها ولا يقيس شيئاً آخر (ملحم، ٢٠٠٠: ٢٨٧) وقد تحقق في المقياس الحالي أنواع الصدق الآتية:

١. **الصدق الظاهري:** تحقق هذا النوع من الصدق عندما عرضت فقرات المقياس على مجموعة من المحكمين والمختصين في علم النفس للحكم على صلاحيتها في قياس العنف السياسي.

٢. **صدق البناء:** يهتم هذا النوع من الصدق بطبيعة الظاهرة التي يقيسها المقياس أي مدى تضمينه بناءً نظرياً محددًا أو صفة معينة وقد تم استخراج مؤشرات تدل على هذا الصدق عن طريق علاقة درجة الفقرة بالدرجة الكلية.

الثبات: يقصد بثابت المقياس، الاتساق في النتائج ويعد المقياس ثابتاً إذا أعطى نتائج متسقة عند إعادة تطبيقه على الفرد نفسه ولعدة مرات. وقد تم إيجاد الثبات في البحث الحالي وذلك باستخدام طريقة إعادة التطبيق، إذ تم التطبيق للمرة الأولى على أفراد العينة البالغ عددهم (٢٠) نازحا اختبروا عشوائياً ثم تم إعادة التطبيق للمرة الثانية وعلى الأفراد أنفسهم بعد مرور أسبوعين ثم تم استخراج معامل الارتباط بين التطبيقين باستخدام معامل

ارتباط بيرسون إذ بلغ معامل الارتباط (٠,٨٥) وهو يمثل معامل الاتساق الخارجي، وهو معامل ثبات يمكن الركون إليه.

وصف المقياس بصيغته النهائية:

يتألف مقياس العنف السياسي بصيغته النهائية من (٢١) فقرة والإجابة عليه على وفق طريقة ليكرت وبدائل الإجابة عليه رباعية (دائماً، غالباً، أحياناً، أبداً)، وعند تصحيح المقياس تم إعطاء الدرجات (٤، ٣، ٢، ١) لل فقرات الإيجابية (مع المفهوم) و(١، ٢، ٣، ٤) لل فقرات السلبية (ضد المفهوم). وبذلك تتراوح الدرجة الكلية للمقياس بين (٢١ - ٨٤) درجة، وبمتوسط فرضي (٥٢,٥).

ثانياً: مقياس الاستبعاد الاجتماعي Social Exclusion Scale

لغرض تعرف الاستبعاد الاجتماعي لدى النازحين قسرا اعتمد الباحث المقياس الذي أعدته التياري (٢٠١١) بعد تعديله ليلائم قياس الاستبعاد الاجتماعي لدى النازحين قسراً، إذ تم تبني وجهة نظر شبكة معرفة الاستبعاد الاجتماعي (SEKN) (2008) وقد اعتمد الباحث تعريف (SEKN) للاستبعاد الاجتماعي إذ عرفته "عملية ديناميكية متعددة الابعاد تقودها علاقات القوة غير المتكافئة، التي تعمل عبر أربعة ابعاد (الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية) وعلى المستويات المختلفة بما في ذلك الافراد والجماعات والاسر والبلدان والمجتمعات المحلية" وتضمن المقياس (٢٤) فقرة ويضم كل مجال (٦) فقرات توزعت على المجالات الآتية:

١. البعد الاقتصادي: ويشير الى استبعاد الذات (الفرد) عن الآخرين او استبعاد الآخرين له، نتيجة سوء توزيع الموارد الاقتصادية والفرص الحقيقية بين الافراد وضعف القدرة الشرائية.

٢. البعد السياسي: يشير الى استبعاد الذات (الفرد) عن الآخرين او استبعاد الآخرين له، من معظم الحقوق والمشاركات والآراء السياسية.

٣. **البعد الاجتماعي:** يشير الى استبعاد الذات (الفرد) عن الآخرين او استبعاد الآخرين له، مما يؤدي الى ضعف الشعور بالانتماء ومشاركة الآخرين في علاقات اجتماعية سليمة.

. **البعد الثقافي:** يشير الى استبعاد الذات (الفرد) عن الآخرين او استبعاد الآخرين له، بسبب التفاوت الثقافي بينه وبين الآخرين، مما يؤدي بالفرد الى الشعور بالنقص وعدم الرضا.

وتم تعديل بدائل الاستجابة إذا صبحت أربعة بدائل بدل ثلاثة، (دائماً، غالباً، أحياناً، أبداً). بالأوزان (٤، ٣، ٢، ١) وعلى التوالي لان جميعها صيغت باتجاه المفهوم (الاستبعاد الاجتماعي)، وبذلك ستكون أعلى درجة لمقياس الاستبعاد الاجتماعي هي (٩٦) وادنى درجة هي (٢٤) والمتوسط الفرضي بلغ (٦٠).

* **صلاحية الفقرات:** لغرض تعرف مدى صلاحية فقرات المقياس وتعليماته وبدائله فقد تم عرض فقرات المقياس بصورتها الأولية على مجموعة من المحكمين في علم النفس، لبيان آرائهم وملاحظاتهم فيما يتعلق بمدى صلاحية الفقرات وملائمة البدائل. واعتمد نسبة اتفاق (٨٠%) فأكثر من المحكمين لقبول الفقرة، عُدت الفقرات جميعها صادقة في قياس الاستبعاد الاجتماعي، لذا تم الابقاء على الفقرات الـ (٢٤).

* **وضوح التعليمات والفقرات:** طبق المقياس على عينة من (٢٠) نازحاً، اختيروا عشوائياً، وذلك لتعرف وضوح الفقرات والتعليمات والبدائل فضلاً عن معرفة الوقت المستغرق في الاجابة عن المقياس. وقد تحقق جميع ذلك بهذا التطبيق اذ كانت الفقرات والتعليمات والبدائل واضحة، وتراوح الوقت المستغرق في الإجابة عن المقياس بين (١١-١٦) دقيقة.

٤. **التحليل الإحصائي للفقرات:** لاستخراج القوة التمييزية لمقياس الاستبعاد الاجتماعي، طبقت الاجراءات ذاتها التي طبقت على المقياس الاول (العنف السياسي) إذ تم استعمال طريقة المجموعتين الطرفيتين بوصفه إجراء لتحليل الفقرات. فكانت الفقرات جميعها مميزة عند مستوى دلالة (٠.٠٥) إذ تراوحت معاملات الارتباط بين (٢,٩٧ - ٦,٧٤) وبذلك فالمقياس بصورته النهائية يتكون من (٢٤) فقرة،

علاقة درجة الفقرة بالدرجة الكلية: استعمل معامل ارتباط بيرسون لاستخراج هذه العلاقة الارتباطية وكانت معاملات الارتباط جميعها دالة إذ تراوحت بين (٠,٢٠ - ٠,٣٦).

الخصائص السايكومترية للمقياس :

الصدق: تحقق في المقياس الحالي أنواع الصدق الآتية:

الصدق الظاهري: تحقق الصدق الظاهري للمقياس بعرضه على المحكمين في علم النفس وحكموا على صلاحيته، كما ذكر آنفا.

صدق البناء: استخرجت مؤشرات دلت على هذا الصدق عن طريق القوة التمييزية وعلاقة درجة الفقرة بالدرجة الكلية.

الثبات: استخدمت طريقة إعادة التطبيق، إذ طبق المقياس للمرة الأولى على (٢٠) نازحا وأعيد التطبيق عليهم بعد مرور أسبوعين، واستخدم معامل ارتباط بيرسون إذ بلغ معامل الارتباط (٠,٨٦)، وهو معامل ثبات يمكن الركون إليه وفقا للمعيار المطلق.

وصف المقياس بصيغته النهائية:

يتكون مقياس الاستبعاد الاجتماعي بصيغته النهائية من (٢٤) فقرة وبدائل الإجابة عليه رباعية (دائماً، غالباً، أحياناً، أبداً)، وتم اعطاء الدرجات (٤، ٣، ٢، ١) وعلى التوالي لان جميعها صيغت باتجاه المفهوم (الاستبعاد الاجتماعي، وبذلك تتراوح الدرجة الكلية للمقياس بين (٢٤ - ٩٦) درجة، وبمتوسط فرضي (٦٠).

الوسائل الإحصائية : استخدمت الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في إجراءات البناء وفي تحليل نتائج البحث، باستعمال الوسائل الإحصائية الآتية:

١ . الاختبار التائي لعينة واحدة.

٢ . الاختبار التائي لعينتين مستقلتين.

٣ . معامل ارتباط بيرسون.

٤. الاختبار الزائي (Zr).

عرض النتائج ومناقشتها: حاول البحث التحقق من الأهداف الآتية :

١. الهدف الأول: تعرف العنف السياسي لدى النازحين قسراً: اظهر التحليل الإحصائي للبيانات بان متوسط أفراد العينة بلغ (٦٢,٤٣) بانحراف معياري (٨,٥٨) أما المتوسط الفرضي بلغ (٥٢,٥) ولغرض معرفة دلالة الفرق بينهما تم استخدام الاختبار التائي لعينة واحدة إذ بلغت القيمة التائية المحسوبة (١٦,٢٧) وعند مقارنتها مع القيمة الجدولية البالغة (١,٩٦) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ظهر أن هناك فرقا بين متوسط أفراد العينة والوسط الفرضي ولصالح متوسط أفراد العينة والجدول (٣) يوضح ذلك.

جدول (٣) القيمة التائية والمتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي لمتغير العنف السياسي

القيمة التائية الجدولية	القيمة التائية المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	العينة
١,٩٦	١٦,٢٧	٨,٥٨	٥٢,٥	٦٢,٤٣	٢٠٠

تظهر هذه النتيجة بأن عينة البحث من النازحين لديهم عنف سياسي. ويمكن تفسير هذه النتيجة على وفق وجهة النظر التكاملية المتبناة في البحث، ان تأثر أفراد عينة البحث بحقبة صعبة من تاريخ العراق فالحروب والتغيير السياسي والاجتماعي الذي حدث بعد ١٠ حزيران ٢٠١٤ بكل ما في هذه الحقبة من حرمان وضغوط نفسية واجتماعية وسياسية واقتصادية وما يصاحبها من مواقف تمتاز بالخطورة والازمات وعدم قدرتهم على التعامل بواقعية مع هذه المواقف لتحقيق التوازن مع أنفسهم ومع الآخرين، وقد يعتدون إذا كان الأمر يتعلق بمستقبلهم، وبخاصة في ضوء الأحداث، والضغوط والإحباطات التي يتعرض لها النازحين يومياً وغياب الإشباعات الضرورية للحاجات الاساسية للنازحين، ومما يؤكد ذلك ان المواقف الإحباطية اليومية التي يتعرض لها النازحين والادراكات، والاعتقادات المعرفية للتهديدات المتولدة لديهم، والاساءات المدركة لذواتهم بسبب مواقف الحياة اليومية في اماكن النزوح، قد ولدت طاقة عدوانية كبيرة لديهم. فحين يواجه النازح

العنف السياسي وعلاقته بالاستبعاد الاجتماعي لدى النازحين قسراً

مواقف الفشل في تحقيق أهدافه، أو إشباع حاجاته، يسخط على النتيجة التي وصل إليها، ويشعر بالإحباط، والخيبة، ويشعر بالكراهية تجاه مصادر الفشل، وتشكل مواقف الحياة اليومية للنازحين المرتبطة، بالبطالة، وحوادث العنف، ونقص الخدمات الأساسية، والضغوط النفسية المرتبطة بالمعاملة من قبل الحكومات، والإدارات، والأسرة داخل مخيم النزوح، تولد هذه المواقف طاقات كبيرة من العنف. مما يجعلهم يعيشون القلق والخوف الدائمين إزاء حياتهم ومستقبلهم ومصيرهم، وبذلك فقد تشكلت لديهم صورة عن أن العالم عدائي ظالم، وأن العنف وسيلة مطلوبة من أجل البقاء.

٢ - تعرف الاستبعاد الاجتماعي لدى النازحين قسراً :

أظهر التحليل الإحصائي للبيانات بان متوسط أفراد العينة بلغ (٧٦,٥٩) بانحراف معياري (١٣,٦٣) أما المتوسط الفرضي بلغ (٦٠) ولغرض معرفة دلالة الفرق بينهما تم استخدام الاختبار التائي لعينة واحدة إذ بلغت القيمة التائية المحسوبة (١٧,٢٨) وعند مقارنتها مع القيمة الجدولية البالغة (١,٩٦) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ظهر أن هناك فرقا بين متوسط أفراد العينة والوسط الفرضي ولصالح متوسط أفراد العينة والجدول (٤) يوضح ذلك.

جدول (٤) القيمة التائية والمتوسط الفرضي والمتوسط الحسابي لمتغير الاستبعاد الاجتماعي

العينة	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية
٢٠٠	٧٦,٥٩	٦٠	١٣,٦٣	١٧,٢٨	١,٩٦

يتضح من جدول (٤) أن عينة البحث من النازحين ظهر لديها استبعاد اجتماعي، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الجماعة تشكل أثراً كبيراً في سلوك الفرد، فالفرد في وسط الجماعة يكافح من أجل الاحتفاظ بمكانته بينهم، فيحتاج الفرد الآخرين ليسلكوا نحوه بطرق تقوي تقديره لذاته، وتجعله يشعر بالأمن أي التحرر من أي خطر بالحرمان، أو الاعتداء،

العنف السياسي وعلاقته بالاستبعاد الاجتماعي لدى النازحين قسراً

فهو يحتاج للآخرين ليقوي إحساسه بالذاتية ولمده باتجاه لسلوكه. لذا يرجع السبب في وجود الاستبعاد الاجتماعي بين افراد عينة البحث الحالي الى عدم تكافؤ الفرص التعليمية والسياسية والثقافية والاجتماعية بالنسبة للنازحين إذ لا يحضون بالمشاركة نفسها، فهناك عدم مساواة في النظم التي اشارت اليها شبكة المعرفة للاستبعاد الاجتماعي (SEKN) التي تؤدي بفقدانها الى عدم اندماج الفرد في المجتمع الاكبر، فمستوى الخدمات العامة المتاحة وسوء الخدمات الصحية والتعليمية بالنسبة لهذه الفئة والذي يزيد من خطر الاستبعاد بنوعيه (الطوعي او الجبري).

٣. العلاقة بين العنف السياسي والاستبعاد الاجتماعي لدى النازحين قسراً :

لغرض معرفة العلاقة بين العنف السياسي والاستبعاد الاجتماعي استخدم معامل ارتباط بيرسون إذ بلغ معامل الارتباط (٠,٤٧) ولغرض معرفة دلالة الارتباط تم استخراج القيمة التائية إذ بلغت القيمة المحسوبة (٩,٧٣) وعند مقارنتها مع القيمة الجدولية البالغة (١,٩٦) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ظهر أن العلاقة دالة إحصائياً وجدول (٥) يوضح ذلك

جدول (٥) معامل الارتباط بين متغيري البحث مع القيمة التائية

العينة	متغيري البحث	معامل الارتباط	القيمة التائية المحسوبة
٢٠٠	العنف السياسي والاستبعاد الاجتماعي	٠,٣١٣	٤,٦٣٧

يلاحظ من الجدول (٥) ان هناك علاقة ايجابية (طردية) بين العنف السياسي والاستبعاد الاجتماعي، أي كلما ارتفع الاستبعاد الاجتماعي لدى النازحين قسراً أزداد عنفهم السياسي، ويمكن تفسير هذه النتيجة ان العنف السياسي الناشئ عن الإحباط في الحياة الاجتماعية باستبعاد البعض اجتماعياً، قد يزاح على الأفراد والجماعات والحكومات، وخاصة أن قسماً من النازحين يرون أنهم خسروا، امتيازات، وجاهاً، ومالاً، وافراداً من أسرهم، مما أدى إلى شعورهم بالإحباط والحرمان، واحد النواحي الأكثر تأثيراً للاستبعاد الاجتماعي هي أن الناس عندما يكونون مستبعدين يتصرفون بتطرف اكبر

العنف السياسي وعلاقته بالاستبعاد الاجتماعي لدى النازحين قسراً

ويفعلون أحياناً أشياء معينة لا يفعلونها عندما يكونون مقبولين اجتماعياً، ويكون هذا التأثير قوياً ومرعباً عندما يرتكبون أفعالاً عنيفة، إذ أن النبذ من قبل الجماعة يُولد إحساساً بالعنف واللامسؤولية، ويجعل عدوانية بعض الأفراد المقموعة عادةً تنفلت من قيودها، ويخلق ويحرر ويسهل في الوقت نفسه، التوترات المتركمة الناتجة عن خنق الطاقات الفردية، ويحيي نماذج مكبوتة من العنف

٤. تعرف الفرق في العلاقة بين العنف السياسي والاستبعاد الاجتماعي على وفق متغيري الجنس (ذكور - اناث) ومكان أصل النزوح (الانبار - نينوى)

اظهرت النتائج انه توجد فروق في العلاقة بين العنف السياسي والاستبعاد الاجتماعي على وفق متغير الجنس (ذكور - اناث) اذ بلغت القيمة الزائفة المحسوبة (٤,٧٥) وهي اعلى من القيمة الزائفة الجدولية البالغة (١,٩٦) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) في حين أظهرت النتائج انه لا توجد فروق في العلاقة بين العنف السياسي والاستبعاد الاجتماعي على وفق متغير مكان اصل النزوح (الانبار - نينوى) اذ بلغت القيمة الزائفة المحسوبة (٠,٥٩) وهي اقل من القيمة الزائفة الجدولية البالغة (١,٩٦) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) والجدول (٦) يوضح ذلك .

جدول (٦) القيمة الزائفة لدلالة الفرق في العلاقة بين العنف السياسي والاستبعاد

الاجتماعي وفقا لمتغيري الجنس (ذكور - اناث) ومكان اصل النزوح (الانبار - نينوى)

الجنس	قيم معاملات الارتباط بين العنف السياسي والاستبعاد الاجتماعي	قيمة فيشر المعيارية	القيمة الزائفة	الدلالة عند مستوى
إناث	٠,٤٨	٠,٥٢٠	٤,٧٥	٠,٠٥
ذكور	٠,٧٧	١,٠١١		دالة لصالح الذكور
الانبار	٠,٣٠٣	٠,٣٠٣	٠,٥٩	غير دالة
نينوى	٠,٣٥٧	٠,٣٧٣		

وتشير هذه النتيجة أولاً إلى أن النازحين من الذكور يتصفون بالعنف السياسي أكثر من الإناث. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن جنس الفرد محدد من محددات السلوك، فالرجال والنساء يسلكون بشكل مختلف، ولذلك فإن الاختلافات في السلوك يفترض فيها دائماً أن تكون نتيجة لاختلاف الأدوار المفروضة على الرجال والنساء من قبل الثقافة التي ينتمون إليها، لذلك يمكن استنتاج إن الثقافة السائدة تلقي بظلالها على الفروق المتعلقة بالجنس في العنف السياسي، إذ أن أغلب المجتمعات ومنها مجتمعنا العراقي تسهم في ابراز الصفات العنيفة للذكور بصورة أكبر من الإناث، وذلك عن طريق تسامحها مع عنف الذكور معززة إياه في حين يواجه عنف الإناث بالرفض ومن ثم تحجيمه وعدم ظهوره، ونجد أن النساء أقل ميلاً للمشاركة في أحداث العنف السياسي، خصوصاً إذا عرفنا أن النازحين من الذكور أكثر اختلاطاً مع أبناء المجتمع وأكثر مشاركة في العمل السياسي من الإناث، إذ يكون اختلاطهن وخروجهن محدود بسبب الوضع الأمني الذي يعيشه البلد.

وقد أظهرت النتائج أيضاً عدم وجود فرق في العلاقة بين العنف السياسي والاستبعاد الاجتماعي على وفق متغير مكان أصل النزوح (الانبار - نينوى) وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن النازحين من محافظتي الانبار ونينوى يمرون في الظروف والمشكلات النفسية تكون متقاربة منها حالات فقدان فرد من الأسرة أو رب الأسرة، فيعيشوا خبرة مؤلمة تجعلهم في حلقة ضيقة من العلاقات الاجتماعية ويستبعدون الأفراد انفسهم من المجتمع طوعاً لتخوفهم من الضرر.

التوصيات: في ضوء نتائج البحث يوصي الباحث بما يأتي:

1. السعي الجاد لدمج النازحين اجتماعياً عن طريق برامج وانشطة متعددة تهدف إلى إعادة التوازن النفسي لهم وتقوي ثقتهم بأنفسهم وإعادة الشعور بالأمان.
2. على المتخصصين في مجال الصحة النفسية، العمل على وقاية النازحين من السلوكيات المضطربة كالعنف والاستبعاد الاجتماعي.

العنف السياسي وعلاقته بالاستبعاد الاجتماعي لدى النازحين قسرا

٣. على وسائل الاعلام تسليط الضوء على النازحين ومعاناتهم وفقدان الاحتياجات الاساسية.

٤. تبني مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني برامج الدعم واعادة التأهيل النفسي للنازحين.

٥. رفع مستوى الخدمات الصحية والعامه من قبل مؤسسات الدولة وتقديمها للنازحين.

المقترحات: اقترح الباحث عدد من الدراسات المستقبلية ومنها:

١. فاعلية برامج ارشادي في خفض العنف السياسي والاستبعاد الاجتماعي لدى النازحين.

٢. العلاقة بين الاستبعاد الاجتماعي وبعض المتغيرات مثل العمر، الديانة، مكان النزوح.

٣. قياس الاستبعاد الاجتماعي والعنف السياسي لدى النازحين المراهقين.

٤. مقارنة العنف السياسي والاستبعاد الاجتماعي للنازحين وغير النازحين.

المصادر

١. ابراهيم، حسنين توفيق.(١٩٩٩). ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

٢. الأسود، صادق. (١٩٩١). علم الاجتماع السياسي، أسسه وأبعاده. بغداد: دار الحكمة

٣. - بو سعديّة، مسعود. (٢٠٢١). ظاهرة العنف في الجزائر والعلاج المتكامل، مجلة دار كنوز الحكمة، الجزائر

٤. البيضاوي، فرحان محمد حمزة. (٢٠٠٩) العنف الجمعي وعلاقته بالتعصب والتسهيل الاجتماعي. المركز العراقي للمعلومات والدراسات. قسم البحوث والدراسات. العراق: بغداد

٥. التياري، انيتا دانيل انوية. (٢٠١١). الاستبعاد الاجتماعي وعلاقته بارتباك الدور لدى المراهقين الايتام وغير الايتام. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية. الجامعة المستنصرية.

العنف السياسي وعلاقته بالاستبعاد الاجتماعي لدى النازحين قسرا

٦. تيد هندريش. (١٩٨٦). **العنف السياسي - فلسفته، اصوله، أبعاده، ترجمة:** عبد الكريم محفوظ وآخرون، بيروت: دار المسرة.
٧. جمال، بدور. (٢٠٢١) **العنف السياسي** <https://political-encyclopedia.org>
٨. حسن، عمار علي. (٢٠١٥) **العنف السياسي في مصر. المجلس الأعلى للثقافة. بوابة الاهرام** <https://gate.ahram.org.eg/News/719746.aspx>
٩. الخزار، فهد مزيان خزار. (٢٠١٩) **أزمة النزوح الداخلي في العراق ما بعد احتلال الموصل حزيران ٢٠١٤: الأسباب والحلول المستدامة. جامعة البصرة: مركز دراسات البصرة والخليج العربي.**
١٠. خماس، نيراس طه، عطية، سميرة حسن. (٢٠١٧) **ظاهرة النزوح في العراق دراسة ميدانية لمشكلات نازحي محافظة نينوى الى محافظة ميسان انموذجا للعام ٢٠١٦. مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية. المجلد: (٤٢). العدد: ٥.**
١١. الرفاعي، عبد الجبار. (٢٠٠٥). **تحرير التدين من الكراهية، في التسامح وجذور اللاتسامح، تأليف مجموعة من الباحثين. بغداد: مركز دراسات فلسفة الدين.**
١٢. الزند، وليد خالد ومحمد، بابكر أحمد. (٢٠٠٦). **العنف الطلابي في الحياة الجامعية، الأسباب والحلول "تجربة الجامعات السودانية". مؤتمر جامعة مؤتة. العنف في الجامعات. الأردن: عمان.**
١٣. زهران، حامد عبد السلام. (١٩٨٤). **علم النفس الاجتماعي. ط٥. القاهرة: عالم الكتب.**
١٤. سالم، نور الشام. (٢٠١٥). **الصراع في دارفور وعلاقته بالاكتئاب لدى عينة مختارة من الطلاب النازحين وغير النازحين بدارفور. مجلة العلوم التربوية. العدد: (١٦)، المجلد: (٣)، جامعة السودان للعلوم التكنولوجية**
١٥. سلاطنية، بلقاسم. (٢٠١٢). **تشكيل صور من الاستبعاد الاجتماعي (الفقر والبطالة في الجزائر) مجلة العلوم الإنسانية. العدد: (٢). الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.**
١٦. سليم، مريم. (٢٠٠٢). **علم النفس النمو. بيروت: دار النهضة العربية.**
١٧. سلمان، سناء محمد. (٢٠٠٨) **مشكلة العنف والعدوان لدى الاطفال والشباب. القاهرة: عالم الكتب**
١٨. شكور، جليل وديع. (١٩٩٧). **العنف والجريمة. بيروت: الدار العربية للعلوم.**

العنف السياسي وعلاقته بالاستبعاد الاجتماعي لدى النازحين قسرا

١٩. شمس الدين، محمد مهدي. (٢٠٠٤). **فقه العنف المسلح في الإسلام**. بغداد: مركز دراسات فلسفة الدين. دار الشؤون الثقافية العامة.
٢٠. الشيخ، رأفت. (٢٠٠٦). **أسباب العنف في الحياة الجامعية**. مؤتمر جامعة مؤتة العنف في الجامعات للفترة من ٦-٨ / ٣/ ٢٠٠٦. الاردن: عمان.
٢١. صالح، قاسم حسين. (٢٠٠٨). **المجتمع العراقي، تحليل سيكوسوسيولوجي لما حدث ويحدث**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
٢٢. صالح، ياسين الحاج. (٢٠٠٧). **المسألة الدينية: ضد العنف والتعصب والريع**. <http://www.mokarabat.com> .
٢٣. العايد، حسن عبد الله. (٢٠١٠). **أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على العنف السياسي في الاردن: دراسة لحالة مدينة معان**. مركز دراسات المستقبل. جامعة اسبوط. العدد الخامس عشر. ٢٢٧ - ٢٧٣
٢٤. عسكر، سهيلة عبد الرضا. (٢٠١٩). **الاستبعاد الاجتماعي ومحاولات اعادة الدعم والتأهيل النفسي للنازحين قسرا**.
٢٥. عياش، ليث محمد. (٢٠٠٨). **سلوك العنف وعلاقته بالشعور بالندم والأحكام الخلقية لدى طلبة الجامعة**. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة بغداد: كلية التربية (أبن الهيثم).
٢٦. العيساوي، هادي صالح. (١٩٩٨). **مستلزمات حل اشكالية اندماج الفرد بالمجتمع في ظل الحصار**. بحث غير منشور. القى في مؤتمر بناء الانسان بعد الحصار. (المجمع العلمي العراقي بتاريخ ٢٦-١١-١٩٩٨) .
٢٧. كرم، ليلي. (٢٠١٤). **رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة بين العزل والدمج**. المؤسسة العربية للاستشارات وتنمية الحوارات البشرية.
٢٨. - ليلة، علي محمود. (١٩٩٥). **الأبعاد الاجتماعية للعنف السياسي**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية. أعمال الندوة المصرية. الفرنسية الخامسة ٢١.١٩ نوفمبر ١٩٩٣.
٢٩. المبرقع، حوراء محمد علي. (٢٠١٢). **الاستبعاد الاجتماعي وعلاقته بسلوك الاحتجاج لدى النساء الارامل**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب. العراق: الجامعة المستنصرية.

العنف السياسي وعلاقته بالاستبعاد الاجتماعي لدى النازحين قسرا

٣٠. مخيم، عماد. (١٩٩٧). الصلابة النفسية والمساندة الاجتماعية متغيرات وسيطة في العلاقة بين الضغوط وأعراض الاكتئاب لدى الشباب الجامعي. *المجلة المصرية للدراسات النفسية*. العدد: السابع، المجلد: السابع.

٣١. مرعي، توفيق وبلقيس، أحمد. (١٩٨٤). *الميسر في علم النفس الاجتماعي*. عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع .

٣٢. مكلفين، روبرت، وغروس ريتشارد. (٢٠٠٢). *مدخل إلى علم النفس الاجتماعي*. ترجمة: ياسمين حداد وآخرون. عمان: دار وائل للنشر .

٣٣. منظمة الصحة العالمية (٢٠٠٢) *التقرير العالمي حول العنف والصحة* ، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط ، القاهرة .

٣٤. النوري، امل مهدي صالح. (١٩٩٨). *الحرمان العاطفي وعلاقته بالعدوان لدى المراهقين*. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الآداب. جامعة بغداد.

٣٥. هيلز، جون (٢٠٠٧) : *الاستبعاد الاجتماعي*. ترجمة محمد الجواهري ،سلسلة عالم المعرفة، الكويت، رقم(٣٤٤).

36- Aronson, E. & Wilson, T. D. & Akert, R. M. (2004) **Social Psychology** .New Jersey :Pearson-Prentice Hall

37- Atkinson , R. L. (2002) , **introduction to psychology** , zoe , morrison, New York .

38- Bowlby , J . (1978) , *social learning Theory* , attachment et perte , Paris , PUF

39- Brehm, S. S & Kassin, S. M. & Fein, S.(2002) *Social Psychology* , New York : Houghton Mifflin Company .

40- Brian, B, (1998) , *Social Exclusion, Social Isolation and the distribution of income* , centre for analysis of social exclusion, London school of Economics and political science, London, UK.

- 41- Giddens, Anthony (1979), central problems in social theory , actioc structure and contradiion in Social analysis, London , macmillan
- 42- Mario BETTATI, (2000) Droit humanitarian, editions du seuil
- 43- Maureen, T . et al. (2009) can mobile internet help alleviate Social Exclusion in developing countries ? university of cape town , Suoth Africa.
- 44- Netland, M. (2001). Assessment of exposure to political violence and other potentially traumatizing events. A critical review. Journal of traumatic stress,14: (2),311- 326>
- 45- Patterson, C. H, (1980): Theories of counseling and psychotherapy, 3rd , New York, harper & Row, Publishers .
- 46- SEKN , (2008) , Understanding and Tackling Social Exclusion, Final Report to the WHO Commission on Social Determinants of Health From the Social Exclusion Knowledge Network , UK .
- 47- Short, C.(1999) **Security sector reform and the Elimination of poverty** , **center for defense studies**, Department for International development. London .
- 48- United Nations , (Report of the Representative of the Secretary General, Mr. Francis M. Deng, submitted pursuant to Commission resolution 1997/39.